

Distr.: General
16 June 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الرابعة والعشرين (جنيف، 15-19 أيار/مايو 2023)

الرئيس - المقرر: ضمير أكرم



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3تنظيم الدورة	- ثانياً
5موجز المداولات	- ثالثاً
5البيانات العامة	ألف -
9جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية	باء -
10النظر في المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية والتفاوض الحكومي الدولي بشأنه	جيم -
14النظر في سبل المضي قدماً	دال -
15الاستنتاجات والتوصيات	- رابعاً
18الاستنتاجات	ألف -
19التوصيات	باء -
20قائمة المشاركين	المرفق

أولاً - مقدمة

- 1- أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/9 الذي قرر فيه المجلس أن يجدد ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية حتى إنجاز المهام التي أوكلها إليه المجلس في قراره 4/4، وأن يعقد الفريق العامل دورات سنوية مدة كل منها خمسة أيام عمل ويقدم تقاريره إلى المجلس.
- 2- وتتمثل ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، كما حددها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998، في رصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية على النحو المبين في إعلان الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، وتقديم توصيات في هذا الشأن ومواصلة تحليل العقبات التي تعترض التمتع الكامل بهذا الحق، مع التركيز في كل سنة على التزامات محددة واردة في الإعلان؛ واستعراض التقارير وأي معلومات أخرى تقدمها الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة عن العلاقة بين ما تظطلع به من أنشطة وبين الحق في التنمية؛ وتقديم تقرير عن مداولاته في كل دورة إلى لجنة حقوق الإنسان لتتخذ فيه، بما يشمل مشورة مقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن إعمال الحق في التنمية، واقتراح برامج محتملة للمساعدة التقنية، بناءً على طلب البلدان المهتمة، بهدف تعزيز إعمال الحق في التنمية.
- 3- وشدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 7/51 على أهمية تنفيذ ولاية الفريق العامل، وسلم بضرورة بذل جهود متجددة للتغلب على المأزق السياسي القائم داخل الفريق العامل لتمكينه في أقرب وقت ممكن من إنجاز ولايته التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998 ومجلس حقوق الإنسان في قراره 4/4 و9/39. وشدد المجلس أيضاً على أهمية المشاركة البناءة في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل، الذي سيواصل النظر في مشروع اتفاقية الحق في التنمية المقدم من رئيس - مقرر الفريق العامل، ويطلب إلى الرئيس - المقرر أن يقدم مشروع اتفاقية منقحاً ثانياً إلى الفريق العامل في دورته الرابعة والعشرين لأغراض التفاوض الحكومي الدولي بشأنه، وأن يقدم بعد ذلك مشروع النص النهائي لاتفاقية الحق في التنمية إلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾.

ثانياً - تنظيم الدورة

- 4- عقد الفريق العامل دورته الرابعة والعشرين في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو 2023. وافتتح الدورة رئيس وحدة الحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأدلت بكلمة فيها نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان⁽²⁾. وسلطت نائبة المفوض السامي، في بيانها، الضوء على التحديات العالمية الملحة، ولا سيما عدم المساواة والفقر والجوع وأزمة المناخ. وأكدت أن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، هي الأكثر معاناة من آثار نموذج اقتصادي - يدعمه نظام هيكل ماليان - فشل في معالجة هذه القضايا الملحة. ورددت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إحداث تحول جذري في النظام المالي العالمي لمواجهة التحديات العالمية الملحة. وأشارت، في معرض تذكيرها بأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، إلى أن إعمال هذا الحق يكفل قيام الدول وغيرها من الجهات المسؤولة، بما فيها المنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية، بإجراء تقييمات للأثر، وجمع البيانات ذات الصلة، واحترام الحق في التنمية، داخلياً وخارجياً. ودكرت أيضاً بأن المجتمع الدولي في غمرة الاحتفال

(1) انظر (ي) A/HRC/WG.2/24/2 و A/HRC/WG.2/24/2/Add.1.

(2) جميع البيانات متاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/24th-session-working-group-right-development>.

بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن المفوضية السامية لحقوق الإنسان خصصت نيسان/أبريل 2023 لموضوع اقتصاد حقوق الإنسان. وأوضحت أن اقتصاد حقوق الإنسان، الذي يسترشد بالحق في التنمية، يضع الناس والكوكب في صميم السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وخيارات المستهلكين ونماذج الأعمال التجارية، بهدف تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان تعزيزاً ملموساً. وأخيراً، أهابت بجميع الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية وبصورة بناءة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، كوسيلة لتسريع إنفاذه وتفعيله.

5- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 15 أيار/مايو 2023، أعاد الفريق العامل انتخاب السيد ضمير أكرم رئيساً - مقررًا بالتركية. وأشار الرئيس - المقرر في بيانه الافتتاحي إلى أن الفريق العامل لعب منذ إنشائه دوراً هاماً في رصد واستعراض التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية. وكان الفريق العامل وسبقه محفلاً هاماً للجمع بين الدول وتقديم مساهمة قوية في إزالة العقبات التي تعترض طريق التنمية. وشدد على أنه بذل، منذ توليه الرئاسة عام 2015، كل ما في وسعه لضمان عملية مفتوحة وتشاركية وتتحو نحو توافق الآراء، لتمكين جميع المشاركين من المشاركة الفاعلة في عمل الفريق العامل، وتقريب المواقف من خلال الاعتماد على لغة متفق عليها. وأشار إلى الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء عام 2007⁽³⁾ بشأن برنامج عمل لمجلس حقوق الإنسان من المتوقع أن يؤدي إلى الارتقاء بالحق في التنمية إلى مصاف جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى ومساواته بها، وأشار إلى المحاولات الفاشلة للاتفاق على معايير ومعايير فرعية تشغيلية وقواعد لإعمال الحق في التنمية.

6- ونظراً لعدم إحراز تقدم، طلب مجلس حقوق الإنسان عام 2018 من الرئيس - المقرر إعداد مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية لمناقشته في الفريق العامل. وأوضح الرئيس - المقرر أن المشروع وتقييماته أعدت بمساعدة فريق من الخبراء القانونيين، نصحهم بأن يستندوا قدر الإمكان في صياغة مشروع النص إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان والإعلانات والقرارات ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء. وكان الغرض من ذلك هو ضمان أوسع قبول ممكن للنص، إن لم يكن توافق الآراء. وكان المجلس قد طلب منه أن يقدم إليه مشروع النص النهائي بعد إجراء مفاوضات حكومية دولية في الفريق العامل. واعتبر أن العملية في هذا الفريق العامل قد بلغت مستوى من النضج يتطلب مشروع النص بعده أن تنتظر فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاعتماده في نهاية المطاف. وبناء على ذلك، قد يقرر المجلس إحالة مشروع النص إلى الجمعية العامة لاعتماده. وقدم معلومات عن اجتماعاته مع ممثل مكتب الشؤون القانونية والأمين العام للأمم المتحدة، اللذين شجعا على المضي قدماً. ودعا المندوبين إلى دخول المناقشات بعقل متفتح وروح من التعاون والالتزام بإيجاد أرضية مشتركة؛ والمنافحة من أجل مستقبل يتم فيه إعمال الحق في التنمية بالكامل للجميع، ولا يتخلف فيه أحد عن الركب.

7- واعتمد الفريق العامل بعد ذلك جدول أعماله⁽⁴⁾ وبرنامج عمله.

8- واستمع الفريق العامل خلال الدورة إلى بيانات عامة وعقد جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية. ونظر أيضاً في المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية وسبل المضي قدماً.

(3) قرار مجلس حقوق الإنسان 4/4.

(4) A/HRC/WG.2/24/1.

ثالثاً - موجز المداوالات

ألف - البيانات العامة

9- أدلى ممثلو الدول التالية ببيانات: أندريجان (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوت ديفوار (باسم المجموعة الأفريقية)، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند. وأدلى ببيان أيضاً ممثل عن الاتحاد الأوروبي. وأدلى ببيان ممثل عن مركز الجنوب، وهو منظمة حكومية دولية. وأدلت ببيانات منظمات المجتمع المدني التالية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تنهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف⁽⁵⁾، ومنظمة مالوكا الدولية، ومركز أوروبا - العالم الثالث.

10- وذكرت أندريجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) أن أعمال الحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف يكتسي أهمية قصوى، ولا سيما في سياق الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية. وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز من جديد أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عالمية ومتشابهة. ويجب أن يكون الحق في التنمية محورياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يُدمج في السياسات الوطنية وأن يُعمم في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وفي الأطر التجارية المتعددة الأطراف. وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز على دور التعاون الدولي في دعم التنمية الشاملة. ويمكن للاتفاقية أن تجعل التنمية حقيقة واقعة للجميع وأن ترتقي بالحق في التنمية إلى مصاف حقوق الإنسان الأخرى.

11- وذكرت باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) أن النص المنقح لمشروع الاتفاقية يتضمن عناصر مهمة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وإعمال الحق في التنمية. وكرر منظمة التعاون الإسلامي تأكيد الطابع العالمي وغير القابل للتصرف للحق في التنمية وشددت على أهمية إعماله وتمتع الجميع به في كل مكان. وتماشياً مع روح إعلان وبرنامج عمل فيينا، دعت منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة إدماج الحق في التنمية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان. ومن الملح التذكير بوضع الصيغة النهائية للسلك الملزم قانوناً الذي يعمل الحق في التنمية على غرار العهدين الدوليين بالنظر إلى اتساع نطاق أوجه عدم المساواة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة الطاقة، والتحديات الإنمائية غير المسبوقة، التي تقامت بسبب تغير المناخ، والجائحة العالمية، والكوارث الطبيعية، والأزمة المالية العالمية، والتطورات الجيوسياسية، إلى جانب أمور أخرى. ومن شأن تضاؤل مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع عبء الديون أن يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعوق العيوب الهيكلية العميقة في الهيكل الاقتصادي والمالي والضريبي العالمي التقدم نحو الانتعاش الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وزادت هذه التحديات من الحد من قدرات البلدان النامية على إعمال الحق في التنمية.

(5) رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، وجمعية تأخي القلوب، ومؤسسة جمعية متطوعي الخدمات الدولية، ومؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية)، وجمعية بنات المحبة لمار منصور دي بول، ورابطة الرهبان الدومينيكان المناصرين للعدالة والسلام (جماعة الوعاظ)، ومعهد ماريا أوسيلياتريتيتشي الدولي لاتباع دون بوسكو الساليزيين، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، ومنظمة الإنسانية الجديدة، ورابطة القديسة تيريزا، ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية.

12- وأعربت كوت ديفوار (باسم المجموعة الأفريقية) عن تأييدها لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. والحق في التنمية متداخل ومتربط مع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجب اعتباره على نفس القدر من الأهمية. وسلطت المجموعة الأفريقية الضوء على الحاجة إلى سياسات دولية مواتية للتنمية، وتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وتكثيف الجهود الرامية للحد من التفاوتات الاقتصادية، وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشددت المجموعة الأفريقية على الأهمية المستمرة لإعلان عام 1986 بشأن الحق في التنمية ودعت إلى تجديد الالتزامات بتنفيذه.

13- وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه القوي بتحقيق تنمية مستدامة وشاملة وتنفيذ خطة عام 2030. وهو يرى أن التنمية، وإن كانت حقاً وأن إعماله يساهم في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، فإن تحقيق التنمية ليس شرطاً ضرورياً لاحترام حقوق الإنسان، كما أن الافتقار إلى التنمية لا يمكن أن يبرر انتهاكات حقوق الإنسان. وأثر الاتحاد الأوروبي تساؤلات عما إذا كان وضع صك ملزم قانوناً هو أنسب طريقة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وتقاسم الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2022، على الرغم من موقعه وبروح بناءة، مساهمة في مشروع الاتفاقية وقدم تعليقات مكتوبة على النص المنقح الثاني. وشدد الاتحاد الأوروبي على أن المناقشات في الفريق العامل يجب أن تكون شاملة للجميع وتوافقية، وأن قرار تقديم مشروع نهائي للاتفاقية إلى مجلس حقوق الإنسان يجب أن يكون جماعياً ويحترم المواقف المختلفة. ورأى أن من السابق لأوانه اعتبار مشروع النص الثاني نهائياً. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من أن بعض الأحكام قد تقوض التزامات الدول بموجب المعاهدات القائمة، بما فيها العهدان الدوليان. فاستحدثت مسؤوليات ذات طابع مشترك بين الدول ليس مناسباً ولا متسقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب تعريف الأفراد على أنهم أصحاب حقوق، والدول بصفتها جهات مسؤولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

14- وأشار العديد من المندوبين إلى أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وأنه متداخل ومتربط مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. وشددوا على أهمية واستعجالية إعمال الحق في التنمية للجميع في كل مكان. وأشارت بعض الوفود إلى أن من شأن إعمال الحق في التنمية أن يساهم في التصدي لتحديات عالمية مثل الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والنزاعات.

15- وذكرت باكستان أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون والشفافية في النظام المالي الدولي وإلى الوفاء بالتزامات تمويل التنمية من أجل التصدي للتحديات المنظومية العالمية والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثل نص مشروع الاتفاقية المنقح إنجازاً كبيراً، لأنه يتضمن عناصر رئيسية لتعزيز التنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية. وقد وضع النص بذكاء سياق جميع الجوانب ذات الصلة من الحق في التنمية، وأدمج جوهر المبادئ العالمية، وحدد مسارات تتيح رفع التحديات، وأكد الدور الهام للتعاون الدولي. وهو يتماشى أيضاً مع المبادئ المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعند وضع الصيغة النهائية للصك الملزم قانوناً والاتفاق عليه واعتماده، سيرتقي بالحق في التنمية إلى مستوى الإطار المعياري لحقوق الإنسان الأخرى وسيساهم في تعزيز نظام اقتصادي ومالي دولي قائم على القواعد.

16- وذكرت جمهورية إيران الإسلامية أن الفقر وانعدام المساواة والتدابير القسرية الانفرادية تعوق إعمال الحق في التنمية. ومن شأن وضع صك ملزم أن يعزز الإطار القانوني لإعمال الحق في التنمية. والاحتفالات بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا مناسبة مواتية لاتخاذ خطوات دائمة نحو الإعمال الكامل للحق في التنمية. وذكرت سري لانكا أن التعاون الدولي، مقترناً بالبرامج الوطنية، أمر حاسم في ضمان الحق في التنمية لجميع الناس. وأشارت سري لانكا إلى التقدم المحرز في الحصول مجاناً وبشكل معمم على الرعاية الصحية، والتعليم، ومياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي، والإسكان، والكهربة.

17- ودعت جنوب أفريقيا إلى تعزيز التعاون الدولي وأيدت وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية من شأنه أن يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكرت نيجيريا أن انعدام فرص التنمية يؤثر سلباً على رفاه السكان في البلدان النامية ويسهم في انعدام الاستقرار وفي تهديد السلام والأمن. ويتسم التضامن الدولي والجهود الدولية الجماعية المتجددة الرامية إلى إعمال الحق في التنمية بأهمية قصوى، لأن المسؤولية عن النهوض بالحق في التنمية لا يمكن أن تقع على عاتق فرادى الدول وحدها، نظراً لعالميته.

18- وشددت المملكة العربية السعودية على الطابع الشامل للحق في التنمية ودوره في تحسين رفاه الأفراد وضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن شأن اتفاقية الحق في التنمية أن ترتقي بالحق في التنمية إلى مصاف حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. وكررت تونس تأكيد تأييدها لوضع صك قانوني دولي ملزم بشأن الحق في التنمية، وشددت، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أهمية تجديد الالتزام الدولي الجماعي بإعمال هذا الحق إعمالاً فعالاً وتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وإقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة، ولا سيما من خلال تنفيذ الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالمعونة الإنمائية وتخفيف ديون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وشددت تونس على ضرورة تعاون ودعم جميع الأطراف لحق البلدان في استرداد أصولها التي نهبت ووضعت في الخارج واستخدامها في برامج تنمية شعوبها ورفاهيتها، وفي ترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وإرساء دعائم حكم رشيد. وذكرت ماليزيا أن شمولية الجميع مبدأ أساسي لضمان استعادة جميع المواطنين من التنمية. وهناك حاجة إلى مستوى أقوى من التعاون وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز شمول الجميع وتنمية مستدامة. وأعربت ماليزيا عن تأييدها لعملية التداول بشأن اتفاقية الحق في التنمية ووضع صيغتها النهائية.

19- وأعربت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن أهمية حقوق الإنسان في التنمية، ولكنها شككت في الحاجة إلى صك جديد ملزم قانوناً. وأثارت المملكة المتحدة العديد من المخاوف بشأن المشروع الحالي، بما في ذلك انعدام الوضوح بشأن الحقوق الجديدة، وعدم وجود تعريف للتنمية، والنطاق الواسع للمعاهدة. وشددت المملكة المتحدة على ضرورة التركيز على الحقوق الفردية وتساءلت عن إدراج التزامات لم يتفق عليها ويحتمل أن تخرج المناقشات في محافل أخرى عن مسارها. واعتبرت أن المشروع أغفل عناصر رئيسية لحقوق الإنسان مثل المشاركة والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الفساد. وأكدت المملكة المتحدة، في معرض عرض شواغلها، عزمها على تعزيز النقاوم وإيجاد أرضية مشتركة، وذكرت أنه سيلزم التراجع خطوة إلى الوراء من أجل وضع هدف مشترك وحلول تعاونية.

20- وذكرت جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الحق في التنمية عملية شاملة تشمل التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية للشعوب، وأنه مرتبط بإنشاء نظام اجتماعي ودولي ديمقراطي ومنصف فيه إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. ولا تزال عوامل متنوعة ومعقدة تعوق التمتع بهذا الحق، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومنها الفقر، والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية، ونقص الموارد ونقل التكنولوجيا، وعبء الديون، والتدابير القسرية الانفرادية. وشددت الجزائر على الحاجة إلى علاقات اقتصادية دولية عادلة، وإلى تقدم اجتماعي واقتصادي، وتقاسم منصف للرخاء من أجل الاعتراف الكامل بالحق في التنمية. وحثت الجزائر على بذل جهود للتغلب على العقبات التي تعترض إعمال هذا الحق، والتي تشمل الاحتلال، والأثر السلبي لعدم إعادة الأموال غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية على التنمية. ومن شأن الصك الدولي الملزم قانوناً أن يساعد في التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والجائحة والأزمة المالية والتطورات الجيوسياسية.

21- وكررت المكسيك تأكيد التزامها بالتنمية المستدامة وبمكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة. بيد أنها أعربت عن تحفظات بشأن مدى فائدة اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. فالحق في التنمية مكرس سلفاً في صكوك دولية منها ميثاق الأمم المتحدة وخطة عام 2030 وإعلان الحق في التنمية، التي يكفل من خلالها الاحترام الكامل لهذا الحق. ورأت أنه لا يوجد حق تتعين حمايته غير الحقوق التي تحميها سلفاً قواعد أخرى لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي ذات الطابع العرفي أو التعاهدي أو المبادئ العامة للقانون.

22- وذكرت الهند أن الأعمال الكامل والفعال للحق في التنمية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأشارت إلى الجهود الوطنية المبذولة في مجالات الصحة والتعليم والحد من الفقر والعمل المناخي. وذكرت الهند أهمية تركيز مشروع الاتفاقية على تدوين المفاهيم والحقوق والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، وتعزيز توافق الآراء. وإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة لإعمال الحق في التنمية، أشارت إندونيسيا إلى دعمها لإعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نمواً من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن مشروع اتفاقية أن يعزز أهمية خطة عام 2030 وتنفيذها لا أن يقلل منها، وأن يوفر صكاً قانونياً شاملاً للتعامل بفعالية مع أي تحدٍ إنمائي، ووضعاً للحق في التنمية على قدم المساواة مع حقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

23- وذكرت كوبا أن الأزمات المنظومية العالمية وعدم فعالية النظام الدولي تديم انعدام المساواة وتشكل عقبة خطيرة أمام إعمال الحق في التنمية، وهو حق عالمي وغير قابل للتصرف للأفراد والشعوب. وتؤثر التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على العديد من البلدان النامية سلباً على تنميتها. ويجب التعامل مع التقدم نحو وضع صك دولي ملزم، على النحو الذي تروج له حركة بلدان عدم الانحياز، بإرادة سياسية وبالتعاون والحوار. وأشارت الصين إلى الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية، الذي أكدت فيه الدول من جديد التزامها بتعزيز وحماية الحق في التنمية وأشارت إلى التحديات الخطيرة التي تواجه إعمال الحق في التنمية على الصعيد العالمي. وكررت الصين مقترحها المتمثل في مبادرة التنمية العالمية وشددت على أهمية الإصغاء إلى أصوات البلدان النامية، والقضاء على انعدام المساواة، وتعزيز التنمية العالية الجودة والشاملة والمنصفة.

24- وذكرت أوروغواي أن الحق في التنمية مكرس في مختلف المعايير والصكوك الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية، التي تحدد سلسلة من الالتزامات وكانت بمثابة دليل تسترشد به جهود الدول. وقالت إن جدول أعمال التنمية وجدول أعمال حقوق الإنسان مرتبطان ارتباطاً جوهرياً، لأن التنمية تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يركز على حقوق الإنسان. وأعربت أوروغواي عن عدم تأييدها لإحراز تقدم في المفاوضات بشأن معاهدة بشأن الحق في التنمية. وارتأت أنه يجب تركيز الجهود على تنفيذ خطة عام 2030.

25- وأبرزت مصر أهمية قرار مجلس حقوق الإنسان 7/51، الذي سلم فيه المجلس بالحاجة إلى التغلب على المأزق السياسي داخل الفريق العامل وطلب إلى رئيسه - مقرر تقديم مشروع منقح ثانٍ للاتفاقية لغرض المفاوضات الحكومي الدولي. وأضافت أن الحق في التنمية لم يحظ باهتمام كاف، ومن شأن وضع صك ملزم قانوناً أن يجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع.

26- وشددت البرازيل على أن المناقشات من أجل صك دولي بشأن الحق في التنمية يجب أن تكون شاملة للجميع، وأن تكفل المرونة والتعاون وحسن النية من جانب جميع الأطراف المعنية، وأن تكفل مشاركة أغلبية المجتمع الدولي، لكي تكون فعالة. وتجب صياغة الصك الدولي بعناية لتجنب تقويض القانون الوطني أو الدولي أو تكرار معاهدات حقوق الإنسان القائمة. وبما أن التوصل إلى توافق في الآراء قد يستغرق وقتاً، ينبغي أن يظل الفريق العامل هو المكان الرئيسي للمناقشات بين الدول.

27- وسلطت مركز الجنوب الضوء على التحديات التي تفاقمت بسبب الأزمات العالمية، مشدداً على أهمية تعزيز الحق في التنمية بوصفه واجباً يقع على المجتمع الدولي من أجل تحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع. ونتيجة المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية فرصة لإيجاد أرضية مشتركة ومعالجة أوجه انعدام المساواة القائمة.

28- وذكرت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تنهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف، أن وضع مشروع الاتفاقية يتيح فرصة للاعتراف بالحق في التنمية وإعماله. ويتضمن النص المنقح قواعد ملموسة ومفصلة وقابلة للتنفيذ. وأشارت منظمة مالوكا الدولية إلى أن الأفراد والشعوب، بما في ذلك الشعوب الأصلية، هم المستفيدون من التنمية، وناقشت آثار التعدين والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد على تنميتها. ويتطلب قضاء الدول على التدفقات المالية غير المشروعة، على النحو الذي دعت إليه المادة 13 من مشروع الاتفاقية، وجود نظام قضائي قوي ومستقل يحقق في المعلومات المقدمة من الأفراد. وأشار مركز أوروبا - العالم الثالث إلى استعجالية إعادة التفكير في نموذج التنمية السائد الذي كان أصل الأزمات وأوجه انعدام المساواة المتعددة الأبعاد على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، أشار مركز أوروبا - العالم الثالث إلى أن الاتفاقية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً من حيث هو أداة سياسية وقانونية للنهوض بالحق في التنمية، وإلى أن التنمية الريفية حاسمة بالنسبة للتنمية وتتطلب المشاركة الفعالة للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، ممن لا يزالون يتعرضون للتمييز والاستبعاد من عملية صنع القرار في العديد من البلدان.

باء - جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

29- أوجز المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، في بيانه، رؤيته للحق في التنمية ولتنفيذ ولايته، مشدداً على أهمية اعتماد فهم كلي يشمل الحريات الأساسية ويتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. وذكر أن الحق في التنمية مهم لجميع الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون من أجل إعماله إعمالاً كاملاً. وحدد سبعة "ركائز" باعتبارها حاسمة لإعمال الحق في التنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، على النحو التالي: الناس، والمشاركة، والسلام، والكوكب، والقطاع الخاص، واتساق السياسات، والماضي. وأعرب المقرر الخاص عن اعتزامه تكريس تقريره المقبلين لشرح رؤيته للولاية، ولدور الأعمال التجارية في إعمال الحق في التنمية، على التوالي. وشجع جميع أصحاب المصلحة على تقديم مدخلات لهذه التقارير. وقدم المقرر الخاص تعليقات على النص الحالي لمشروع الاتفاقية، بما في ذلك على دور الأعمال التجارية ومسؤوليتها في بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وعلى الصلات مع عمليات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية الأخرى، وعلى أهمية اعتماد نهج متعدد الجوانب وإدماج الاستشارة الحرة والمسبقة والمستنيرة مع الشعوب الأصلية.

30- وأوضحت رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، في بيانها، أن آلية الخبراء قد أكملت ولايتها الأولى التي مدتها ثلاث سنوات، حيث أجرت خمس دراسات مواضيعية قدمت توجيهات وتوصيات بشأن إعمال الحق في التنمية. وستتجزأ آلية الخبراء دراسات جديدة على أساس الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وشددت الرئيسة على استعجالية التصدي للعقبات والترويج لتوصيات سياساتية ملموسة من أجل إعمال الحق في التنمية. وكررت الرئيسة تأييد آلية الخبراء لمعاهدة تؤكد مجدداً إعلان الحق في التنمية ومن شأنها أن تشدد على مبادئ المساواة والتمكين والمشاركة وعدم التمييز والمساواة والإنصاف.

31- وشجعت أندريجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية على التعاون مع آلية الخبراء في تعزيز إعمال الحق في التنمية. وشددت حركة بلدان عدم الانحياز على المساهمات التكميلية للمقرر الخاص وآلية الخبراء في التنفيذ الفعال لعمل الفريق العامل. ومن شأن الاتفاقية، التي تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية، أن تسهم في جعل التنمية حقيقة واقعة للجميع.

32- وشددت جمهورية إيران الإسلامية على مساهمات المقرر الخاص في أعمال الحق في التنمية. وشجعت جنوب أفريقيا التعاون مع الولايات المهنية بالحق في التنمية، التي تتقاسم أهدافاً مشتركة على النحو المبين في إعلان الحق في التنمية. وأبرزت جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية هذه الآليات في التصدي للعقبات التي تعترض التنمية، وأعربت عن دعمها لعملها ولمبادرات مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى التنفيذ الفعال لمبادئ إعلان الحق في التنمية. ورحبت مصر بجهود آلية الخبراء في تحديد أفضل الممارسات وتبادلها. واعترفت الصين بالجهود التي تبذلها آلية الخبراء في صياغة التقارير المواضيعية وأعربت عن استعدادها لتقديم مدخلات بناءة. وأشادت الهند بالتزام الآليات المكرسة لمعالجة الحق في التنمية وكررت الإعراب عن دعمها للتفاعلات المنتظمة بين المقرر الخاص وآلية الخبراء والفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

33- وسلطت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تنهله من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى جنيف، الضوء على أهمية السلام في أعمال الحق في التنمية وطلبت آراء الرئيسين بشأن ما إذا كانت المادة 22 المتعلقة بالسلام والأمن من النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية قد استوعبت بما فيه الكفاية الروابط بين الحق في التنمية والسلام.

34- ورداً على النقاط التي أثيرت خلال جلسة التحاور، شددت رئيسة آلية الخبراء على أهمية ولاية آلية الخبراء وعملها في تعزيز الحق في التنمية. وقد قدمت آلية الخبراء وثيقة ذات حد أدنى من الإطار الأساسي الذي يجب إدراجه - في رأيها - في صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. وأقرت الرئيسة بأهمية التصدي للفقر بوصفه تحدياً عالمياً يؤثر على جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها. ووافقت الرئيسة على أن السلام والأمن لهما أهمية قصوى ومتراپطان مع الحق في التنمية. ورداً على الأسئلة، أعرب المقرر الخاص عن التزامه بالتعاون مع جميع الوفود وأصحاب المصلحة لإدماج الحق في التنمية في جميع السياسات، مشدداً على ترابطه مع حقوق الإنسان الأخرى. وشدد على أهمية الاتفاقية في الاعتراف بأن للحق في التنمية القيمة نفسها التي لحقوق الإنسان الأخرى. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من مختلف الوفود ومنظمات المجتمع المدني وأعرب عن استعداده للعمل معاً لتعزيز الحق في التنمية. وفيما يتعلق بمشروع المادة 22، اقترح أن تتناول الاتفاقية السلام والأمن بعبارات عامة بدلاً من مصطلحات محددة. وشدد على دور الاتفاقيات والصكوك الأخرى في التعامل مع السلام والأمن، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الحق في التنمية يمكن أن يساعد في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وفي صون السلام.

جيم - النظر في المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية والتفاوض الحكومي الدولي بشأنه

35- قدم الرئيس - المقرر معلومات عن العملية المضطع بها لإعداد النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية. وكرر التأكيد أنه لا يمكن إدراج جميع التعليقات والمقترحات النصية بالكامل في متن التقرير السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، وأن الأمانة أتاحت جميع الأوراق الواردة، بما في ذلك التعليقات التي أبدت خلال الدورتين السابقتين للفريق العامل، على موقع المفوضية السامية الشبكي المخصص للفريق العامل⁽⁶⁾.

(6) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/hrc-subsidiaries/iwg-on-development>

36- وذكر الرئيس - المقرر أن الفريق العامل سيستمع أولاً إلى لمحة عامة عن التعليقات والمقترحات النصية بشأن النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية، يقدمها ميهير كانادي، رئيس - مقرر فريق الخبراء المعني بالصياغة، تليها تعليقات عامة. ويمكن للمشاركين بعد ذلك تقديم تعليقات ومقترحات نصية بشأن النص المنقح الثاني. كما نكر الرئيس - المقرر المشاركين بأن يقدموا تعليقاتهم ومقترحاتهم النصية كتابة إلى الأمانة.

37- وقدم السيد كانادي لمحة عامة عن التعليقات والمقترحات النصية التي وردت بشأن النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية. وقدم النص المنقح سياق الورقات التي تنظر في القانون الدولي والفقهاء القانوني الدولي، وممارسات المعاهدات، والتفاصيل التفسيرية، والتعليقات، وقرارات الآليات الأخرى التي تفسر معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد بذلت كل المحاولات لضمان أن تستند أي تنقيحات موضوعية بشكل صارم إلى القانون الدولي والفقهاء القانوني الدولي أو تتسق معهما. واسترشد فريق الخبراء المعني بالصياغة في مداولاته بالاعتبارات الثلاثة التالية:

(أ) قبول المقترحات التي تعزز النص وتحسنه، بما يتسق مع القانون الدولي. واستعراض فريق الخبراء المعني بالصياغة المقترحات التي تضعف النص في نهاية المطاف بسبب عدم اتساقها مع القانون الدولي، أو بإدخالها المزيد من التحديات أمام التنفيذ الفعال لمشروع الاتفاقية، وتمحيصه إياها بحذر؛

(ب) عدم قبول المقترحات التي تكرر أو تستنسخ أحكاماً في مشروع الاتفاقية. وتجنب أي تنقيحات مقترحة تتعارض مع القانون الدولي القائم أو يحتمل أن تؤدي إلى تنازع مع القانون الدولي القائم أو إلى خرق صريح له؛

(ج) الإحاطة علماً بالمقترحات التي تسعى إلى وضع سياق لنص مشروع الاتفاقية تحسباً لإمكانية إدراجها في التعليقات على مشروع الاتفاقية المنقح. وعدم قبول سوى المقترحات ذات الصلة بسياق الحكم المعني.

38- وأوجز السيد كانادي أيضاً بعض الخطوط العامة للتعديلات. وشرح على وجه الخصوص التعليقات الواردة والتغييرات التي أدخلت على مشاريع المواد 2 و 5 و 13 و 16 و 25 و 30 و 35. وإلى جانب هذه التعديلات الرئيسية، أدخلت عدة تغييرات أخرى ستبرز في صيغة تتضمن تتبع التغييرات وتشرح في التعليقات.

39- وتناول السيد كانادي التعليقات التي أبدتها المملكة المتحدة وأوضح مختلف الشواغل التي أثارت. وشدد على أن مشروع الاتفاقية لم يقدم تعريفاً محدداً بل توصيفات للتنمية، معترفاً بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين رفاه جميع السكان. وذكر أن الحق في التنمية يتعلق بالحق في المشاركة في التنمية والإسهام فيها والتمتع بها، وأن التنمية نفسها حق من حقوق الإنسان. وأوضح أن مشروع الاتفاقية أوضح بجلاء أن الأفراد يحددون ما تعنيه التنمية بالنسبة لهم. ويعرف مشروع المادة 4 الحق في التنمية، إذ ينص على أن أصحاب الحقوق فيه هم الأفراد والشعوب، مشيراً تحديداً إلى المشاركة. ودعا السيد كانادي المندوبين إلى الرجوع إلى التعليقات من أجل فهم أعمق للمصادر المعيارية للأحكام الواردة في المشروع الثاني. وكرر التأكيد أن فريق الخبراء المعني بالصياغة بذل كل المحاولات لضمان استناد الاتفاقية إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة.

40- وشددت أندريجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) على ضرورة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، بما في ذلك الحق في التنمية. وحثت حركة بلدان عدم الانحياز الدول على تنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ودعت إلى توسيع نطاق التعاون وإزالة العقبات التي تعترض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

41- وشددت جمهورية إيران الإسلامية على أهمية التوصل إلى وثيقة ختامية حاسمة من خلال نص ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. ومن شأن وضع صك ملزم أن ينشئ إطاراً قوياً للتعاون، ويدعم التنمية المستدامة، ويوفر التوجيه والآليات وفرص التعاون اللازمة لرفع تحديات التنمية. وذكرت جنوب أفريقيا أن مشروع النص يمثل إسهاماً كبيراً نحو الأعمال العملي للحق في التنمية للجميع وفي الارتقاء بهذا الحق غير القابل للتصرف إلى مكانته الصحيحة إلى جانب حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. وأقرت جنوب أفريقيا، بوصفها دولة طرفاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بالحق في التنمية وأيدته على الصعيدين الدولي والمحلي.

42- وأعربت شيلي عن التزامها بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، لكنها أبتت على تحفظاتها بشأن مدى الحاجة إلى صك ملزم قانوناً. واعتبرت أن هناك افتقاراً إلى توافق واسع في الآراء وإلى الوضوح فيما يتعلق بمضمون الحق. وأثيرت شواغل بشأن العرض المتسرع للمشروع النهائي وعدم وجود لغة شاملة جنسانياً. ودعت شيلي إلى إجراء مفاوضات لمواصلة وضع نص من شأنه أن يولد توافقاً في الآراء على نطاق المجتمع الدولي، وإلى تعزيز الحق في التنمية بالاقتران مع حقوق الإنسان الأخرى.

43- وأعرب الرئيس - المقرر عن استعداده للتوصل إلى توافق في الآراء وإلى الصياغة الصحيحة في مشروع النص. وحث الوفود على تقديم أفكار بديلة ومقترحات صياغة يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل. وأشار إلى قرار مجلس حقوق الإنسان تقديم مشروع اتفاقية بحلول دورته في أيلول/سبتمبر 2023.

44- وأعربت الصين عن تقديرها للجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين مختلف المنظورات وذكرت الحاجة إلى إجراء مداولات بشأن تعريف الحق في التنمية وإلى تحقيق توازن بين الحقوق والمسؤوليات ووضوح بشأن وظائف وولاية آليات الرصد. ورحب الاتحاد الروسي بإدراج بعض تعليقاته ولكنه لاحظ أن معظم تعليقاته القانونية الموضوعية لم تدرج في النص المنقح الثاني. وهناك عدد من الأحكام التي لا تتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وتستند إلى تفسيرات الخبراء أو آرائهم. ويجب صياغة صك ملزم قانوناً بعناية لتجنب تفويض القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو التناقضات والتداخل مع معاهدات أخرى لحقوق الإنسان.

45- وأقرت الأرجنتين بالنقد المحرز في صياغة النص ولكنها سلطت الضوء على بعض عناصر القلق وأوجه عدم الاتساق. ورأت أن اللغة المستخدمة في النص يجب أن تكون أبسط ومباشرة بصورة أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالتزامات محددة للدول، وأن تتضمن منظورات جنسانية شاملة للجميع. وشددت جمهورية فنزويلا البوليفارية على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، من شأنه أن يعزز نظم الحماية الاجتماعية ويعالج العقبات التي تعترض التنمية. وأقرت المكسيك بالتفسيرات التي قدمها السيد كانادي، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء عدم الوضوح بشأن الهدف والمقصد، وبشأن موضوع الحقوق والمسؤوليات. وشدد مندوب المكسيك على الحاجة إلى تعريف دقيقة وصياغة شاملة جنسانياً.

46- وأعربت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تتهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى جنيف، ومركز أوروبا - العالم الثالث، والمنظمة العالمية لحركة الكشافة، عن تأييدها للمشروع المنقح الثاني. وشددت المنظمة العالمية لحركة الكشافة على دور الشباب في التنمية وحققهم في المشاركة. وأكد مركز أوروبا - العالم الثالث على الطابع المتطور للقانون الدولي وشدد على التقدم المحرز في المشروع المنقح الثاني، مع التسليم بالحاجة إلى مزيد من التحسينات.

47- ثم شرع الفريق العامل في النظر في مشاريع مواد المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية. وأتاحت الأمانة جميع التعليقات والمقترحات النصية الواردة على موقع المفوضية الشبكي المخصص للفريق العامل⁽⁷⁾.

(7) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/hrc-subsidiaries/iwg-on-development>

48- وأدلى ممثلو الدول التالية بتعليقات وقدموا اقتراحات نصية بشأن المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والعراق، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا. كما قدم ممثلو كما يلي من منظمات المجتمع المدني تعليقات ومقترحات نصية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متخللة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تتهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف، ومركز مركز أوروبا - العالم الثالث، والمنظمة العالمية لحركة الكشافة، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومنظمة مالوكا الدولية⁽⁸⁾.

49- وتضمنت التعليقات على العنوان والديباجة والجزء الأول (المواد 1-3) طلبات لاختصار الديباجة وتبسيطها ومواءمتها مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واقترح بعض المندوبين تغيير الصياغة الواردة في العنوان من اتفاقية إلى عهد، في حين عارض أحد المندوبين ذلك، محتجاً بأنه من السابق لأوانه رفعه إلى مرتبة عهد إلا إذا كان هناك توافق واسع في الآراء. وطلب آخرون إضافة إشارات إلى التنمية التي تركز على الناس، والشباب، والأطفال، والفلاحين، وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وكذا إلى السن والإعاقة والمساواة بين الجنسين. وتباينت الآراء بشأن إدراج نوع الجنس في هذا الباب وغيره من أبواب مشروع الاتفاقية. وطلب بعض المندوبين الاستعاضة عن عبارة "التنمية القائمة على حقوق الإنسان" بعبارة "التنمية التي تحترم حقوق الإنسان الدولية احتراماً كاملاً"، بينما عارض آخرون تغيير صيغة مشروع المادة 3. وقدمت طلبات للحصول على توضيحات بشأن حق ومسؤولية الأفراد والشعوب والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

50- وهمت التعليقات على الجزء الثاني (المواد 4-7) والجزء الثالث (المواد 8-18) - في جملة أمور - تعريفاً أو توضيحات بشأن التنمية والحق في التنمية، وتحديداً واضحاً للمستفيدين، وتوضيحات بشأن الالتزامات العامة للدول الأطراف، ومن يمكن أن يكون طرفاً في الاتفاقية. وأدلى بتعليقات أيضاً بشأن واجب التعاون. وتباينت الآراء بشأن الإشارات إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك بشأن الإشارات إلى التمييز الجنساني.

51- وهمت التعليقات على الجزء الثالث (المواد 19-24) - في جملة أمور - القيود المفروضة على الحق في التنمية لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام، والتسلسل الهرمي للحقوق واتساقه مع القانون الدولي، وجمع البيانات والإحصاءات، ودور المنظمات الدولية. وفيما يتعلق بالجزء الرابع (المواد 25-27)، همت التعليقات - في جملة أمور - متطلبات تقديم التقارير، واختيار الخبراء، بما في ذلك التوازن بين الجنسين والاختصاصات المطلوبة، وإعداد التعليقات العامة. وهمت التعليقات على الجزء الخامس (المواد 28-38) - في جملة أمور - الطرق البديلة لتسوية المنازعات قبل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ودعا بعض المندوبين إلى الوضوح والاتساق وآلية تنفيذ محددة تحديداً جيداً.

52- ورد الرئيس - المقرر والسيد كانادي على التعليقات التي أدلى بها. كما ذكّر الرئيس - المقرر جميع المشاركين بتقديم تعليقاتهم ومقترحاتهم النصية كتابة إلى الأمانة. وسيقوم الرئيس - المقرر وفريق الخبراء المعني بالصياغة باستعراضها بعناية ومعالجتها عند وضع الصيغة النهائية للنص. وأقر الرئيس - المقرر بالاتفاق الواسع المعرب عنه بشأن معظم جوانب مشروع الاتفاقية. وأشار أيضاً إلى أن بعض

(8) تسجيلات الجلسات 4 و 5 متاحة على الرابطين التاليين: <https://media.un.org/en/asset/k1w/k1wfoo9k4a> و <https://media.un.org/en/asset/k10/k10bvvc0t6> على التوالي.

المجالات قد أثارت مناقشات مستفيضة، مثل مسألة نوع الجنس. وأوضح أن اللغة المستخدمة في المشروع استندت إلى معاهدات دولية قائمة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشار إلى أنه لا تدخل ضمن ولاية العامل إعادة كتابة المفاهيم القائمة أو إدخال مفاهيم جديدة تتجاوز ما هو موجود في المعاهدات الدولية. وصاغ السيد كانادي توضيحات، بما في ذلك بشأن الإضافة المقدمة والتعليقات الواردة على مشاريع المواد 13 و17 و35⁽⁹⁾.

دال - النظر في سبل المضي قدماً

53- أعرب الرئيس المقرر عن تقديره لجميع الوفود على مشاركتها في المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاقية المنقح، وشكر أعضاء فريق الخبراء على عملهم الاستثنائي. ورحب بالمدخلات الواردة والمناقشات المستفيضة التي جرت. وأشار إلى الولاية التي أسندها مجلس حقوق الإنسان إلى الرئيس - المقرر في قراره 7/51 حيث طلب إليه أن يقدم النص النهائي المنقح لمشروع الاتفاقية إلى المجلس. وسيكون على مجلس حقوق الإنسان أن يقرر عندها في سبل المضي قدماً.

54- وذكر الرئيس - المقرر أنه سيقدم مشروع النص النهائي لمشروع الاتفاقية إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2023 وأوصى بأن يقدم المجلس النص إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراء المناسب. وقال إنه يرى ويتضح كذلك من المناقشات التي جرت أثناء دورة الفريق العامل أن الجمعية العامة محفل عالمي وشامل للجميع ومناسب للمناقشات بشأن مشروع الاتفاقية.

55- وأشارت الأرجنتين (أيضاً باسم إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وهندوراس) إلى أنه رغم معالجة مشروع النص المنقح الثاني لبعض الشواغل التي أعرب عنها أثناء المفاوضات، فإن النص لم يحظ بعد بتوافق الآراء. وقال إن الرؤى التي أعربت عنها بعض الوفود تدل على استمرار الاختلافات بشأن مشروع النص. ومن أجل تجسيرها والتوصل إلى توافق في الآراء، كان من الحاسم أن تستمر المناقشات بشأن النص. وسيكون من السابق لأوانه اختتام المناقشات في الفريق العامل في جنيف واعتبار مشروع النص نهائياً. ولا يبدو من الحكمة أو الاستخدام الفعال للموارد إرسال هذه المناقشات المفتوحة إلى نيويورك. وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن مجلس حقوق الإنسان سيكون قادراً، في ظل روح من الحوار والتعاون والإرادة السياسية، على أن يبيت في أن تستمر هذه المفاوضات الهامة في جنيف وأن تعقد بأكثر الطرق شمولاً.

56- وأشارت باكستان إلى التقارب وكذا الاختلاف في المداولات التي جرت خلال الدورة، مما ساعد على تحديد العناصر الرئيسية لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق التنمية المستدامة. وشددت باكستان على ضرورة تحديد نقطة لاختتام المناقشات وأعربت عن اعتقادها أنه ينبغي مناقشة مشروع الاتفاقية من جانب هيئة الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية.

57- وأقرت جنوب أفريقيا بأن الاختلاف جزء طبيعي من المفاوضات واقترحت نقل العملية إلى الجمعية العامة في نيويورك من أجل إعطاء زخم جديد ومشاركة عالمية.

58- وأيدت كوبا مداخلات باكستان والتعليقات التي أدلت بها جنوب أفريقيا بشأن ضرورة نقل المفاوضات إلى نيويورك. وهذا لا يعني إغلاق عملية التفاوض بل المضي بها إلى جهاز ذي تكوين وخبرة عالميين في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات، وهو ما من شأنه أن يثري المداولات بشأن مشروع الاتفاقية ويصقل نصها.

(9) تسجيل الاجتماع السادس متاح على الرابط التالي: <https://media.un.org/en/asset/k1w/k1w70s6d3c>.

- 59- وذكرت جمهورية إيران الإسلامية أن الفريق العامل قد توصل إلى أساس جيد. ودعت إلى التحلي بالإرادة السياسية والقدرة على اتخاذ القرارات للمضي قدماً في العمل، وأعربت عن تأييدها لتقديم النص المنقح الثاني إلى المجلس بغية مواصلة المفاوضات في الجمعية العامة.
- 60- وشجعت أذربيجان على مواصلة العملية وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 7/51، الذي طلب فيه إلى الرئيس أن يقدم مشروع النص النهائي إلى المجلس.
- 61- وذكرت إكوادور أن بعض الجوانب الحاسمة لمشروع النص لا تزال بحاجة إلى مزيد من التوضيح، على الرغم من أخذ المقترحات النصية السابقة التي أبدت في الاعتبار. واعتبرت أن مشروع النص يتضمن عدداً من العناصر الأساسية التي لم تتوصل كتلة حرجة من الدول إلى توافق في الآراء بشأنها وأن هناك عناصر حاسمة مفقودة في النص. ويلزم إجراء مزيد من المداولات لإحراز تقدم كاف في وضع الصك الملزم قانوناً. وتمثيلاً لذلك، أشارت إكوادور إلى أنه يلزم تعريف عملي لعدة مفاهيم، مثل مفهوم "الحق في التنمية" ذاته؛ وذكرت أن مشروع الاتفاقية ينبغي أن يستبعد أي نوع من التفسيرات التي يمكن أن تعني ضمناً أن التنمية يمكن أن تبرر انتهاك حقوق الإنسان؛ وضمت صوتها إلى الوفود التي أشارت إلى وجود لغة تراجعية بشأن المساواة بين الجنسين. وشددت إكوادور على أن العملية ينبغي أن تتيح للدول المجال والوقت اللازمين لمواصلة الانخراط في الحوار والمساهمة البناءة في صياغة الصك، وذلك من أجل الحصول على نص شامل للجميع وتشاركي وديمقراطي قدر الإمكان.
- 62- وذكرت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تتهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى جنيف، أن قرار مجلس حقوق الإنسان كان واضحاً جداً في وجوب نقل عملية التفاوض إلى الجمعية العامة عندما لا يبقى مجال لزيادة تأخير العملية، اعتباراً للجهود التي بذلت وحرصاً على رفاهية الكثيرين حول العالم.
- 63- وأعرب الرئيس - المقرر عن رأيه بأن إتاحة مزيد من الوقت للمناقشات لن يجسر الخلافات التي كانت قائمة في العقود الثلاثة الماضية. ويود عدد كبير من البلدان أن يرى هذه العملية تمضي قدماً. وسيبب مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته في أيلول/سبتمبر 2023، في سبل المضي قدماً.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

- 64- اعتمد الفريق العامل، في الجلسة الأخيرة لدورته الرابعة والعشرين المعقودة في 19 أيار/مايو 2023، بتوافق الآراء، الاستنتاجات والتوصيات التالية، وفقاً لولايته على نحو ما حدّته لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998.
- 65- واعتمد الفريق العامل أيضاً بتوافق الآراء هذا التقرير بشرط الاستشارة. وأدلى ببيانات ختامية كل من أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وجنوب أفريقيا، والصين، ولبنان (باسم المجموعة العربية)، ومليديف، والاتحاد الأوروبي. وأدلت ببيانات ختامية أيضاً رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متحدثة باسم المنظمات غير الحكومية التي تتهل من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى جنيف، ومنظمة مالوكا الدولية، ومركز أوروبا - العالم الثالث، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان.
- 66- وأعربت أذربيجان، متحدثة باسم حركة بلدان عدم الانحياز، عن اعتقادها بأن إبرام اتفاقية بشأن الحق في التنمية يمكن أن يجعل التنمية حقيقة واقعة للجميع، ويكفل إعمال الحق في التنمية بوصفه أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن يرتقي بالحق في التنمية، على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل فيينا،

إلى مصاف جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى ويسويه بها. وحثت جميع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص للحق في التنمية في سياق وضع سياساتها الوطنية بما يتماشى وخطة عام 2030، وأهابت بالأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تعم مراعاة الحق في التنمية في سياساتها وأنشطتها التنفيذية، وكذلك في سياسات واستراتيجيات النظام المالي الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

67- وأعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتقاده بأن العملية يجب أن تكون شاملة للجميع وتوافقية قدر الإمكان، لأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان العالمية وتولي جميع الدول لزام العملية. وشدد على أهمية شمول الجميع ودعا إلى إجراء مزيد من المناقشات واتباع نهج توافقي بشأن الحق في التنمية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء بعيدة عن التوصل إلى توافق في الآراء، بل وبعيدة عن الاتفاق على المبادئ الأساسية لهذا الصك، وأنه تم تقديم مقترحات خلافية شتى، وأنه لا جنيف ولا نيويورك هما المكان المناسب لتسوية هذه الخلافات الطويلة الأمد في المواقف. وقد اتبعت المفاوضات بشأن صك محتمل ذي طابع ملزم قانوناً دائماً نهجاً توافيقياً، بدعم واسع من المجتمع المدني وأصحاب الحقوق، وأعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتقاده بأن الأمر لا ينبغي أن يكون مختلفاً هذه المرة. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه من السابق لأوانه اعتبار مشروع النص الحالي نهائياً ودعا إلى امتثال مشروع الاتفاقية للقانون الدولي.

68- وشدد لبنان، متحدثاً باسم المجموعة العربية، على أهمية تنفيذ ولاية الفريق العامل، وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وعلى الرغم من تطور الحق في التنمية مع مرور الزمن، فإنه لم يحظ بالزخم الذي يستحقه. وهناك حاجة ملحة إلى بذل جهد عالمي متضافر للتصدي للتحديات المترابطة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وأزمات الديون والطاقة، من خلال استراتيجية شاملة توفر حلولاً عالمية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات. ولذلك دعا لبنان جميع الأعضاء إلى المساهمة بفاعلية وبصورة بناءة في مناقشات الفريق العامل من أجل التوصل إلى اتفاقية معترف بها على نطاق واسع تكون خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وإلى تعزيز أساس النمو الشامل للجميع عن طريق تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية.

69- وشددت ملديف على أن الحق في التنمية حق لا غنى عنه من حقوق الإنسان، ووسيلة ضرورية لتحقيق مستقبل أكثر إنصافاً وازدهاراً واستدامة للجميع. وهي تواجه، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، تحديات خطيرة يطرحها تغير المناخ ولديها موارد محدودة تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان تعزيز الممارسات المستدامة السليمة بينياً وتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة لضمان أعمال الحق في التنمية.

70- وأكدت جنوب أفريقيا من جديد التزامها بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان من دون تمييز. وأيدت دعوة حركة بلدان عدم الانحياز إلى تعميم مراعاة الحق في التنمية في السياسات والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وكذلك في النظم المالية الدولية والنظم التجارية المتعددة الأطراف، وشجعت جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذه العملية بغية الانتهاء من المداولات، والعمل على إزالة العقبات التي تحول دون الاعتراف القانوني بهذه المعاهدة الأساسية بأكثر الطرق الممكنة طموحاً وضمان أن تصبح حقيقة واقعة.

71- وأعربت باكستان عن اعتقادها بأن الجمعية العامة هي المنبر المناسب لإجراء مزيد من المناقشات بشأن مشروع الاتفاقية. وهناك حاجة ملحة إلى تجاوز الخطابة إلى التزامات متينة من أجل أعمال الحق في التنمية وتحسين مستويات معيشة الناس. ومن شأن تعزيز الإطار القانوني المعياري ووضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية أن يساعدا على تعبئة الموارد وجعل التنمية حقيقة واقعة.

72- وأقرت الصين بالجهود المبذولة تحت قيادة الرئيس - المقرر وأعربت عن تقديرها للمناقشات المتعمقة التي أجرتها الأطراف المشاركة بشأن المشروع الثاني للاتفاقية.

73- وأقرت جمهورية إيران الإسلامية بصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع الأبواب والمفاهيم والمواضيع المشمولة بالاتفاقية، وهو ما جرى أيضاً مع صكوك حقوق الإنسان الأخرى. وشددت على الحاجة إلى اختتام المفاوضات والمناقشات. وأعربت عن اعتقادها بأنه على الرغم من أن النص الحالي قد لا يرضي جميع الأطراف بالكامل، إلا أنه يمكن أن يكون بمثابة أساس لوضع الصيغة النهائية للوثيقة. ومن شأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أن ينشئ إطاراً قانونياً قوياً ويوفر سبلاً للتعاون والتمكين، ويدعم التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وكررت جمهورية إيران الإسلامية التأكيد أن التدابير التي تعوق التعاون المتساوي والقائم على الاحترام فيما بين البلدان تعوق الأعمال الكاملة للحق في التنمية وينبغي تجنبها.

74- وأعربت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متدخلة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية التي تنهال من الكاثوليكية التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف، عن أملها في أن تعتمد الجمعية العامة صكاً ملزماً قانوناً في القريب العاجل من أجل كل شخص وجميع شعوب العالم، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، وعن أملها في أن يسمى هذا الصك العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية. ودعت، في معرض إشارتها إلى استمرار الاستقطاب، إلى وضع شواغل شعوب العالم في صلب الاهتمام، من أجل التغلب على الانقسام والسير نحو الوحدة. والعالم بحاجة إلى وحدة جميع الدول، كأسرة إنسانية.

75- وسلطت منظمة مالوكا الدولية الضوء على الحق في تقرير المصير وكررت التأكيد أنه ينبغي ذكر اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المادة 17 من النص المتفاوض عليه. وسلطت الضوء على الحاجة إلى سيادة القانون والحكم الرشيد والمساءلة على نحو فعال من أجل أعمال الحق في التنمية.

76- وأشار مركز أوروبا - العالم الثالث بأسف إلى أن بعض الدول لم تفهم أو لا تريد أن تفهم اللحظة التاريخية للوثيقة وإمكاناتها وأهميتها. ورأى أن العهد المستقبلي ناضج بما يكفي لاعتماده. وفي حين كانت بعض الانتقادات أو المقترحات المقدمة خلال الدورة بناءة، لم يكن البعض الآخر كذلك، وكان من الواضح أن الهدف منها تشويه مضمون العهد المقبل. وأشار مركز أوروبا - العالم الثالث إلى الولاية والاستعجالية، وإلى أن الهدف هو أعمال الحق في التنمية.

77- وقال المجلس الدولي لحقوق الإنسان إنه يتعين على جميع الدول أن تبذل جهوداً تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحق في التنمية. وشدد على أهمية الجهود الرامية إلى احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في التنمية. وسلط الضوء على مسؤولية الدول وأصحاب المصلحة في الاضطلاع بجهود إنمائية لصالح الأفراد الذين يعانون من الفقر والجائحة.

78- وذكر الرئيس - المقرر، في ملاحظاته الختامية، أنه سيقدم نصاً منقحاً لمشروع اتفاقية الحق في التنمية، إلى جانب التقرير السنوي للفريق العامل، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته في أيلول/سبتمبر 2023. ويعود الأمر عندئذ إلى المجلس ليقرر الكيفية التي يود أن يمضي بها قماً في هذه المسألة. وأعرب عن أسفه لاختيار بعض الدول عدم المشاركة في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية، وأفاد بأن فريق الخبراء المعني بالصياغة وهو شخصياً سيراعون جميع التعليقات والمقترحات النصية حق المراعاة في تنقيح المشروع قبل وضعه في صيغته النهائية وتقديمه إلى المجلس. وكرر التأكيد أنه ملتزم بتسيير أعمال الفريق العامل على نحو شامل للجميع وتشاركي وتوافقي وأنه سيواصل القيام بذلك.

ألف - الاستنتاجات

- 79- أعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع من ساهموا في أعمال دورته الرابعة والعشرين.
- 80- وأحاط الفريق العامل علماً مع التقدير بالملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها نائبة المفوض السامي، والتي أكدت فيها مجدداً دعم المفوضية الكامل للفريق العامل ولإعمال الكامل للحق في التنمية.
- 81- ورحب الفريق العامل بإعادة انتخاب الرئيس - المقرر وأشاد بحنكته في قيادة المداولات خلال الدورة. وأعرب أيضاً عن امتنانه وتقديره للرئيس - المقرر والخبراء الذين قدموا له الدعم في إعداد المشروع المنقح الثاني لاتفاقية الحق في التنمية المقدم بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان والتعليق عليه. وفي هذا السياق، أعرب الفريق العامل عن تقديره للتفاعل مع الخبراء.
- 82- وأعرب الفريق العامل عن تقديره أيضاً لجلسة التحاور التي جرت مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والتي أتاحت فرصة لتبادل الآراء بشأن النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية، وفوائد تفعيل الحق في التنمية، والسبل الكفيلة بالتغلب على العقبات والتحديات التي تحول دون التمتع الكامل بهذا الحق.
- 83- وناقش الفريق العامل السبل التي قد يسهم بها صك ملزم قانوناً في جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع، من خلال تهيئة الظروف المواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإعماله ولوقف جميع التدابير التي قد تؤثر على الحق في التنمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الحق في التنمية، وسائر الصكوك والوثائق الدولية ذات الصلة. وشدد على ضرورة أن تكون أحكام مشروع الاتفاقية متماشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 84- وأحاط الفريق العامل علماً بآراء غالبية الدول التي أعربت عن قلقها إزاء الأثر السلبي على الاقتصاد والمجتمع وما يترتب على ذلك من تفاقم أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها بسبب النزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والجائحة والأزمة المالية العالمية. وشددت غالبية الدول على ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية في التصدي لهذه التحديات وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية، وفي النهوض بالتنمية المستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأبرزت الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الحق في التنمية لكي تواصل الجمعية العامة النظر فيها، لأن من شأن اعتمادها في وقت مبكر أن يساعد في إعمال الحق في التنمية. ودعت إلى زيادة التركيز على المساعدة الإنمائية الدولية، وعلى وسائل تمويل التنمية، في نص مشروع الاتفاقية.
- 85- وأحاط الفريق العامل علماً بآراء عدة دول شددت على ضرورة أن يواصل النظر في مشروع الاتفاقية وعلى ضرورة أن تكون أحكام الاتفاقية متماشية أيضاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشدد البعض الآخر أيضاً على ضرورة تعريف الحق في التنمية في مشروع الاتفاقية.
- 86- وأحاط الفريق العامل علماً بالآراء المتباينة المعرب عنها بشأن النص المنقح الثاني لمشروع اتفاقية الحق في التنمية، وبمواصلة مجموعة من الدول التعامل مع الفريق العامل بإعادة تأكيد موقفها المتمثل في عدم تأييد وضع معيار قانوني دولي ذي طابع ملزم بشأن الحق في التنمية، لأنها لا تعتقد أن هذه الآلية آلية مناسبة وفعالة لتحقيق التنمية المستدامة. وترى هذه الدول أنه يجب على الدول في هذه المرحلة تركيز جهودها على التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، التي تتضمن مجموعة واسعة وشاملة من الالتزامات التوافقية. ونظراً لعدم تأييد بعض الدول المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية وعدم مشاركتها فيها، فإن نتائج هذه المفاوضات لا تعكس بالضرورة وجهات نظرها.

87- وشجع الفريق العامل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، على إيلاء الاعتبار الواجب للحق في التنمية في تنفيذ خطة عام 2030، وعلى الإسهام في أعمال الفريق العامل، والتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وآلية الخبراء، والمقرر الخاص في إنجاز ولاية كل منهم فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية.

باء - التوصيات

88- قدم الفريق العامل التوصيات التالية:

- (أ) أن يتخذ المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التدابير اللازمة لضمان تخصيص الموارد بشكل متوازن وواضح، وأن يوليا الاهتمام الواجب لإبراز الحق في التنمية وإدماجه وإعماله بشكل فعال من خلال تحديد وتنفيذ مشاريع عملية مكرسة لذلك الحق بشكل منهجي، وأن تواصل موافاة مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل بما يستجد من تقدم في هذا الشأن؛
- (ب) أن يواصل الفريق العامل تنفيذ ولايته من خلال عملية مشاركة قائمة على التعاون، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 72/1998 وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛
- (ج) أن يجري رئيس - مقرر الفريق العامل المزيد من المشاورات مع جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وآلية الخبراء، والمقرر الخاص، ومفوضية حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات بشأن إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك الخطوات المقبلة للمضي قدماً بشأن مشروع اتفاقية الحق في التنمية، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل والعروض التي قدمها الخبراء الذي دُعوا إليها؛
- (د) ينبغي أن يدرج المفوض السامي في تقريره السنوي المقبل تحليلاً لإعمال الحق في التنمية، آخذاً في الاعتبار التحديات والعقبات القائمة في سبيل إعمال الحق في التنمية، وأن يقدم توصيات بشأن كيفية التغلب عليها ومقترحات عملية لدعم الفريق العامل في تنفيذ ولايته؛
- (هـ) أن يدعو الفريق العامل المقرر الخاص ورئيس آلية الخبراء إلى مواصلة الإسهام في أعمال الفريق العامل؛
- (و) ينبغي للمفوض السامي أن يواصل تيسير مشاركة الخبراء في دورات الفريق العامل المقبلة، وتقديم المشورة بغية الإسهام في تنفيذ ولاية الفريق العامل؛
- (ز) ينبغي للرئيس - المقرر أن يقدم تقرير الفريق العامل عن دورته الرابعة والعشرين إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، وأن يقدم تقريراً عن الأنشطة المضطّعة بها لتعزيز إدماج الحق في التنمية في جهود تنفيذ خطة عام 2030.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الأرجنتين، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشيكيا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسنغال، وشيلي، والصين، وغامبيا، وفييت نام، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وماليزيا، والمكسيك، وملايوي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال، والهند، وهندوراس

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبوروندي، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، والعراق، وعمان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وقطر، وكمبوديا، وكولومبيا، ولبنان، ومالطة، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وميانمار، وناورو، ونيجيريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

الدول المراقبة غير الأعضاء

الكرسي الرسولي

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومركز الجنوب

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المكسيك)

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وتحالف الدفاع عن الحرية، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز أوروبا - العالم الثالث، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، ورابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومعهد ألانا، وصندوق الإغاثة الاستثماري التابع للجنة الدولية لحقوق الإنسان، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، والجمعية الدولية للسلام والأمان، ومنظمة المحامين الدولية، ومنظمة لي كاريبو لبييري، والعصبة الكاميرونية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومنظمة مالوكا الدولية، والمنظمات غير الحكومية رولبندي كانت لمحو الأمية الحاسوبية والمأوى والرعاية، ومؤسسة أوهاها للأسرة، ومنظمة الرؤية الوطنية، ومناصرو الأطفال والمسنين المعرضين للخطر (PEPAINGO)،

وجمعية المنقذين الإنسانيين، وتجمع الشباب الأفريقي من أجل الديمقراطية والتنمية - فرع توغو، ومؤسسة روزا لوكسمبورغ Stiftung – Gesellschaftsanalyse und Politische Bildung e.V.، وجمعية التنمية الدولية، ورابطة القديسة تيريزا، والأمم المتحدة للشباب، الشبكة - نيجيريا، والرؤية العالمية للصحة (VIM'S)، والمنظمة العالمية لحركة الكشافة.
